﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦٣﴾﴾

[البقرة: 163]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

الـرَّبْـطُ بَـيْنَ الـتَّـحْـذيـرِ مِـنَ الـكِـتْـمـان، والإقْـــرارِ بالتَّوْحيدِ، مُرْتَكَزٌ لِلإيمانِ

لَمَّا حَذَّر تَعَالَى مِن كِتْمَانِ الْحَقِّ، بَيَّنَ أَنَّ أَوَّلَ مَا يَجِبُ إِظْهَارُهُ، ولَا يَجُوزُ كِتْمَانُهُ، أَمْرُ التَّوْحِيدِ[1]؛ فَمَجِيءُ الْإِخْبَارِ بِالتَّوْحِيدِ بَعْدَ الْحَدِيثِ عَن كَتْمِ الْبَيِّنَاتِ والْهُدَى؛ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ التَّوْحِيدَ هُوَ أَوَّلُ مَا يَجِبُ بَيَانُهُ ويَحْرُمُ كِتْمَانُهُ[2].

❁ شَرْحُ المُفْرَدَاتِ:

واحِـديَّـةُ اللهِ الصَّمَدِ عَقيدَةٌ ثابِتَةٌ لا تَتَحَوَّلُ ولا تَتَبَدَّلُ

1) ﴿وَٰحِدٌ﴾: مِنَ الجَذْرِ (وحد)، وهو في الأَصْلِ يَدُلُّ عَلَى الانْفِرَادِ، مِن ذَلِكَ الْوَحْدَة، وهُوَ واحِدُ قَبِيلَتِه، إِذَا لَم يَكُن فِيهِم مِثْلُهُ، ونَسِيجُ وحْدِهِ، أَي لَا يُنْسَجُ غَيْرُهُ لِنَفَاسَتِه، والْوَاحِدُ: الْمُنْفَرِدُ[3]، وهو الشّيء الّذي لا جُزْءَ له البَتَّةَ، وإِذَا وُصِفَ اللَّه تَعَالَى بِالْوَاحِدِ، فَمَعْنَاهُ: هُوَ الَّذِي لَا يَصِحُّ عَلَيْهِ التّجزُّؤُ، ولا التّكثُّرُ[4]، إِلَهٌ واحِدٌ، ورَبٌّ واحِدٌ، لَيْسَ لَهُ فِي الْاهِيَّتِه ورُبُوبِيَّتِه شَرِيكٌ؛ لِأَنَّ الْمُشْرِكِينَ أَشْرَكُوا مَعَهُ آلِهَةً فَكَذَّبَهُم اللَّه ﷻ، فَقَالَ: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[5].

❁ المَعْنَى الإِجْمَالِيُّ:

إِخْـبـارُ الـنّـاسِ كـافَّـةً، بِـأَنَّ اللهَ مُتَفَرِّدٌ بِأُلُوهِيَتِهِ، وأَنَّـــهُ رَحْـمَـنٌ رَحِيمٌ

رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: قَالَت كُفَّارُ قُرَيْش: يَا مُحَمَّدُ، صِفْ لَنَا رَبَّكَ، فَأَنْزَلَ اللَّه تَعَالَى هَذِهِ الْآيَةَ، وسُورَةَ الْإِخْلَاصِ، وكَانَ لِلْمُشْرِكِينَ ثَلَاثُمِائَةٍ وسِتُّونَ صَنَمًا يَعْبُدُونَهَا مِن دُونِ اللَّهِ، فَبَيَّنَ اللَّه تَعَالَى أَنَّهُ إِلَهٌ

(1) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 2/190.
(2) الشّوكانّي، فتح القدير: 1/187.
(3) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (وحد).
(4) الرَّاغب، المفردات: (وحد).
(5) الواحديّ، البسيط: 3/449-450.

واحِدٌ، فَأَنْزَلَ هَذِهِ الْآيَةَ[1]، وفي هَذه الآيَةِ يُخْبِر اللَّه ﷻ جَميعَ النَّاسِ، أَنَّهُ سُبْحَانَهُ وتَعَالَى واحِدٌ في ذَاتِه، لَا قَسِيمَ لَهُ، وواحِدٌ في صِفَاتِه لَا شَبِيهَ لَهُ، وواحِدٌ في أَفْعَالِه لَا شَرِيكَ لَهُ، يُخْبِرُهُم عَنْ تَفَرُّدِهِ بِالْإِلَهِيَّة، وأَنَّهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ولَا عَدِيلَ، لا معبود بحق إلا هو، الرحمنُ المتصفُ بالرحمة في ذاته وأفعاله لجميع الخلق، الرحيمُ بالمؤمنين[2].

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبلاغيُّ:

دلَالةُ حَرْفِ الوَاوِ بَيْنَ الْعَطْفِ والاسْتِئْنَافِ:

قـوَّةُ الاستئنافِ في كـونِ الـوَاوِ قَـفلَـةً لما سَبَقَ وتوطِئةً لما لَحِق

الواوُ في قولِه: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ إمَّا أنْ نحملَها على أن تكونَ عاطِفةً، عطَفَتِ الآيةَ عَلَى الْجُمْلَةِ الْوَارِدَةِ في الْآيَةِ السَّابِقَةِ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾[3]؛ لبيانِ اتِّصالِ الكلامِ بعضِه ببَعْضٍ، وإمَّا أن نحملَها على الاستئنافِ؛ لتقريرِ معنى التَّوحيدِ، وأنَّ مَدَارَ الأمرِ عَلَيْه، وعليه فيكونُ قَفلةً لما مضى، وتوطِئةً لما سيأتي.

نُكْتَةُ تَوَسُّطِ لَفْظِ الإِلَه بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ والخَبَرِ في قوله: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾:

التَّـحْـويـلُ مِـن الْـخَـبَرِ إِلَى الْـوَصْفِ، تَقْريرٌ لِصِفَةِ الْأُلُوهِيَّةِ الواحِدَةِ

إنَّمَا ذَكَرَ ﴿إِلَٰهُ﴾ في قَوْلِه ﷻ ﴿إِلَٰهُ وَٰحِدٌ﴾؛ تَنْبِيهًا عَلَى أَنَّ ذِكْرَهُ في نَظْمِ الْكَلَامِ لِتَوْصِيفِه بِالْوَاحِدِ؛ فَالْخَبَرُ بِالْحَقِيقَةِ واحِدٌ[4]، فـ"وَاحِدٌ" صِفَةٌ، وهُوَ الْخَبَرُ في الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّهُ مَحَطُّ الْفَائِدَةِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَو اقْتَصَرَ عَلَى مَا قَبْلَه[5] لَم يُفِدْ، وهَذَا يُشْبِهُ الْحَالَ الْمُوَطِّئَةَ، نَحْو: (مَرَرْت بِزَيْدٍ رَجُلًا صَالِحًا)، فَرَجُلًا حَالٌ، ولَيْسَت مَقْصُودَةً، إنَّمَا الْمَقْصُودُ وصْفُهَا[6]، فَقَوْلُهُ: ﴿وَٰحِدٌ﴾ في الْأَصْلِ، هُوَ الْخَبَرُ عَن الْمُبْتَدَأِ ﴿وَإِلَٰهُكُمْ﴾، ولَكِنَّهُ لَمَّا كَرَّرَ لَفْظَ ﴿إِلَٰهُ﴾ صَارَ قولُهُ ﴿وَٰحِدٌ﴾ صِفَةً، وفَائِدَةُ التَّحْوِيلِ مِن الْخَبَرِ

(1) العسقلانيّ، العجاب في بيان الأسباب: 1/413.
(2) الرّازيّ، التّفسير الكبير: 4/148، والقاسميّ، محاسن التّأويل: 1/457، ونخبة من العلماء، التّفسير الميسّر، ص: 24.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 2/74.
(4) القُونَويّ، حاشيةٌ على البيضاويّ: 4/393.
(5) أي لو قال: (وإلهُكم إلهٌ)، فهذا القول لا يفيد؛ لأنّ الخبر في الحقيقة هو واحد.
(6) السّمين، الدّرّ المصون: 2/197.

إِلَى الْوَصْفِ، تَقْرِيرُ صِفَةِ الْوَحْدَةِ فِي الْأُلُوهِيَّةِ عَلَى وَجْهِ الثَّبَاتِ؛ لأَنَّ أَصْلَ الصِّفَةِ أَن تَكُونَ وَصْفًا ثَابِتًا، وأَصْلَ الْخَبَرِ أَن يَكُونَ وَصْفًا حَادِثًا، وهَذَا اسْتِعْمَالٌ مُتَّبَعٌ فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ[1]، وفي قَوْلِنَا: "سَيِّدُكُم سَيِّدٌ واحِدٌ"، مِن تَقْرِيرِ السِّيَادَةِ مَا لَيْسَ فِي: "سَيِّدُكُم واحِدٌ"؛ فَلِذَا كَرَّرَ لَفْظَ ﴿إِلَٰهُ﴾، ولَم يَقُلْ: (وَإِلَٰهُكُمْ وَاحِدٌ)[2].

بَلَاغَةُ التَّنْكِيرِ ودَلَالَةُ الْوَحْدَةِ، في قوله: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾:

التَّنْكِير في قَوْلِهِ ﷻ: ﴿إِلَٰهٌ﴾ لِلنَّوْعِيَّة؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ تَقْرِيرُ مَعْنَى الْأُلُوهِيَّة، ولَيْسَ لِلْإِفْرَادِ؛ لِأَنَّ الْإِفْرَادَ اسْتُفِيدَ مِن قَوْلِهِ واحِدٌ[3]، وقَوْلُهُ ﷻ: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾، يَعْنِي: أَنَّهُ واحِدٌ في الْإِلَهِيَّة؛ لِأَنَّ وُرُودَ لَفْظِ الْوَاحِدِ بَعْدَ لَفْظِ الْإِلَهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ تِلْكَ الْوَحْدَةَ مُعْتَبَرَةٌ في الْإِلَهِيَّةِ، لَا في غَيْرِهَا، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ وَصْفِ الرَّجُلِ بِأَنَّهُ سَيِّدٌ واحِدٌ[4].

انْتِظَامُ الكَوْنِ ودِقَّةُ حَرَكَةِ الفُلْكِ، قائِمَةٌ بِأَمْرِ اللهِ الواحِدِ الأَحَدِ

دَلَالَةُ خُلُوِّ الْإِخْبَارِ من التَّأكيدِ في قولِه: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾:

إِنَّ تَحْقِيقَ الْوَحْدَانِيَّة، هو الْغَايَةُ الْأُولَى مِن إِرْسَالِ الرُّسُلِ، وجَاءَ الْخَبَرُ عَن ذَلِكَ خَالِيًا مِن التَّأْكِيدِ؛ لِأَنَّ مَضْمُونَ الْخَبَرِ من شِدَّةِ ظُهُورِهِ، أُخْبِرَ عَنْهُ بِطَرِيقَةِ الْخُلُوِّ من الْمُنْكِرِينَ؛ لِأَنَّ وَحْدَانِيَّةَ اللَّهِ تَعَالَى، مِمَّا لَا يُنْكَرُ ولَا يُجْهَلُ، فَأَجْرَاهُ مَجْرَى الْمُقَرَّرَاتِ لِسُطُوعِ حَقِيقَتِهَا، وخُلُوُّ الخبرِ مِنَ التّأكيدِ، هُو تَنْزِيلٌ لِلمُنْكِرِ مَنْزِلَةَ غيرِ المُنْكِرِ، وذلك أنّهم لو نَظَروا في البَراهِينِ السّاطِعَةِ، والحُجَجِ القاطِعَةِ، لوجدوا فيها غايَةَ الإقْناعِ.

سُطُوعُ أُلوهِيَّةِ اللهِ الواحِدِ، باعتبارِهِ مُعْتَمَدَ الكَوْنِ، وغايَةَ الإرْسالِ

قَصْرُ الْأُلُوهِيَّةِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، في قوله: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾:

القَصْر بِأُسْلُوبِ النَّفْيِ والإِثْبَاتِ، فَنَفَى أَوَّلاً جِنْسَ الإِلَهِ، ثُمَّ اسْتَثْنَى مِن ذَلِكَ الجِنْسِ المَنْفِيِّ الإِلَهَ الحَقَّ، والمَعْنَى: أَنَّ الأُلُوهِيَّةَ مُنْتَفِيَةٌ عَن كُلِّ إِلَهٍ إِلَّا هَذَا الإِلَهَ الحَقَّ.

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 2/74-75.
(2) القُونَوِيّ، حاشيةٌ على البيضاوِيّ: 4/393.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 2/75.
(4) الرّازيّ، التّفسير الكبير: 4/149.

الفَرْقُ في الإخْبَارِ عَن التَّوْحِيدِ بين قوله: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾، وقوله: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾؟

لا إلَـهَ بِحَـقٍّ لا رَيْبَ فيهِ إلّا اللهُ الواحِدُ الأَحَدُ

لَمّا قَالَ ﷻ: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾، أَمْكَنَ أَن يَخْطُرَ بِبَالِ أَحَدٍ، أَنَّ هَذَا يَخُصُّ إِلَهَنَا، فَلَعَلَّ إِلَهَ غَيْرِنَا مُغَايِرٌ لِإِلَهِنَا، فَأَزَالَ هَذَا الوَهْمَ بِبَيَانِ التَّوْحِيدِ المُطْلَقِ، فَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ[1]، فَالغَرَضُ دَفْعُ التَّوَهُّمِ، ومَنْشَأُ التَّوَهُّمِ هُنَا تَقْيِيدُ وحْدَةِ الإِلَهِ بِالإِضَافَةِ إِلَى المُخَاطَبِينَ، فَهَذِهِ الوَحْدَةُ لَا تَقْتَضِي وحْدَةَ الإِلَهِ مُطْلَقًا[2].

هَذَا التَّسَاؤُلُ يُمْكِنُ صِيَاغَتُهُ بِوَجْهٍ آخَر، فَيُقَال: هَل المَعْنَى هُوَ ذَاتُهُ في الآيَتَيْنِ؟ فَيَكُونُ مِن التَّكْرَارِ الَّذِي لَا حَاجَةَ لَهُ، أَو مَا فَائِدَةُ الجَمْعِ بَيْنَ: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾، وبَيْنَ ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾؟ والجَوَابُ أَنَّهُ لَمّا بَيَّنَ بِقَوْلِهِ ﷻ: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾، أَنَّهُ المَقْصُودُ بِالعِبَادَةِ أَو المُسْتَحِقُّ لَهَا - وكَانَ يَجُوزُ أَن يُتَوَهَّمَ أَن يُوجَدَ إِلَهٌ غَيْرُهُ، ولَكِن لَا يُعْبَدُ ولَا يَسْتَحِقُّ العِبَادَةَ- أَكَّدَهُ بِقَوْلِهِ ﷻ: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾، وحُقَّ لِهَذَا المَعْنَى أَن يَكُونَ مُؤَكَّدًا، وتُكَرَّرَ عَلَيْهِ الأَلْفَاظُ؛ إِذ هُوَ مَبْدَأُ مَقْصُودِ العِبَادَةِ ومُنْتَهَاهُ[3].

بَلَاغَةُ التَّعْبِيرِ عَن اللَّهِ ﷻ بِضَمِيرِ الغَائِبِ ﴿هُوَ﴾:

اللـهُ واحِـدٌ في ألوهِيَتِهِ، ولا إِلَهَ غَيْرُهُ يَسْتَحِقُّ أَنْ يُعْبَدَ مِنْ دونِه

إِنَّمَا عَبَّرَ عَن اللَّهِ ﷻ بِالضَّمِيرِ الغَائِبِ ﴿هُوَ﴾؛ لِأَنَّهُ سَبَقَ ذِكْرُ الإِلَهِ اسْمًا ظَاهِرًا، وهَذَا يَقْتَضِي الغَيْبَةَ، فَكَانَ المُنَاسِبُ أَن يَسْتَعْمِلَ الضَّمِيرَ الغَائِبَ؛ لِأَنَّهُ يُرِيدُ أَن يُثْبِتَ صِفَةً أُخْرَى لِذَلِكَ الإِلَهِ الوَاحِدِ، وهِيَ نَفْيُ صِفَةِ الإِلَهِيَّةِ عَن غَيْرِهِ.

لِمَاذَا قَالَ: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾، ولَم يَقُلْ: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)؟

لَم يَسْتَعْمِلِ الاِسْمَ الظَّاهِرَ الدَّالَّ عَلَى الذَّاتِ العَلِيَّةِ (ﷻ)، وهُوَ

(1) الرّازيّ، التّفسير الكبير: 4/149.
(2) القُونَويّ، حاشيةٌ على البيضاويّ: 4/394.
(3) القاسميّ، محاسن التّأويل: 1/457.

الإلَهُ الحَقُّ المَقْصُودُ بِالقَصْرِ، في قوله: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ الإِشَارَةَ إِلَى الإِلَهِ الوَاحِدِ الَّذِي سَبَقَ ذِكْرُهُ في بِدَايَةِ الآيَةِ: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ فلو قَالَ: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)؛ لَانْقَطَعَ هَذَا الوَصْلُ بَيْنَ الجُمْلَتَيْنِ، وانْقَطَعَ المَعْنَى المُرَادُ مِن كِلَيْهِمَا، وهُوَ إِثْبَاتُ صِفَةِ الوَحْدَانِيَّةِ، ونَفْيُ صِفَةِ الإِلَهِيَّةِ عَن غَيْرِهِ، وإِثْبَاتُهَا لَهُ حَصْرًا.

إثْباتُ الألوهِيَّةِ للـه، ونَفْيُها عَمَّن سِواهُ، هُما جَوْهَرا التَّوْحيدِ الحَقِّ

إِيثَارُ اسْتِعْمَالِ الِاسْمَيْنِ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾:

إِنَّمَا خَصَّ هَذَا المَوْضِعَ بِذِكْرِ هَاتَيْنِ الصِّفَتَيْنِ؛ لِأَنَّ ذِكْرَ الإِلَهِيَّةِ الفَرْدَانِيَّةِ، يُفِيدُ القَهْرَ والعُلُوَّ، فَعَقَّبَهُمَا بِذِكْرِ هَذِهِ المُبَالَغَةِ في الرَّحْمَةِ؛ تَرْوِيحًا لِلْقُلُوبِ عَن هَيْبَةِ الإِلَهِيَّةِ، وعِزَّةِ الفَرْدَانِيَّةِ، وإِشْعَارًا بِأَنَّ رَحْمَتَهُ سَبَقَت غَضَبَهُ، وأَنَّهُ مَا خَلَقَ الخَلْقَ إِلَّا لِلرَّحْمَةِ والإِحْسَانِ[1]، وسبب تعلُّق الصّفتين بالوَحْدانيّة؛ لأنّ "﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾، كَالحُجَّةِ عَلَيْهَا، فَإِنَّهُ لَمَّا كَانَ مُوْلِي النِّعَمِ كُلِّهَا -أُصُولِهَا وفُرُوعِهَا، ومَا سِوَاهُ إِمَّا نِعْمَةٌ أَو مُنْعَمٌ عَلَيْهِ- لَم يَسْتَحِقَّ العِبَادَةَ أَحَدٌ غَيْرُهُ"[2].

مَظاهِرُ الجَلالِ والجَمالِ، مَسْلَكٌ لِمَعْرِفَةِ اللهِ بِصِفاتِ الكَمالِ

قَصْرُ صِفَةِ الرَّحْمَةِ عَلَى اللَّهِ في قوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾:

المُشْرِكُونَ مِن العَرَبِ كَانُوا يَعْرِفُونَ اللَّه تَعَالَى، وفي الشَّدَائِدِ يَلْجَؤُونَ إِلَيهِ وحْدَهُ، مُسْتَعِينِينَ طَالِبِينَ الرَّحْمَةَ مِن عِنْدِهِ، ولَا يَرْجُونَ الرَّحْمَةَ مِن غَيْرِهِ؛ ولِذَا كَانَ وصْفُهُ بِالرَّحْمَةِ تَذْكِيرًا بِوَحْدَانِيَّتِهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُم يَلْجَؤُونَ إِلَيْهِ وحْدَهُ، عِنْدَ رَجَاءِ الرَّحْمَةِ، فَلَا يَرْجُونَهَا مِن غَيْرِهِ، وكَأَنَّ المَعْنَى: الوَاحِدُ الأَحَدُ، هُوَ الَّذِي يَرْحَمُكُم عِنْدَمَا تَتَضَرَّعُونَ إِلَيْهِ، فَكَانَ المَنْطِقُ يُوجِبُ عَلَيْكُم أَلَّا تَعْبُدُوا غَيْرَهُ، فَفِيهِ إِثْبَاتُ الوَحْدَانِيَّةِ، مِن خِلَالِ قَصْرِ صِفَةِ الرَّحْمَةِ، عَلَى الإِلَهِ الوَاحِدِ[3].

(1) الرّازيّ، التّفسير الكبير: 4/152.
(2) البيضاويّ، أنوار التّنزيل: 1/116، والنّسفيّ، مدارك التّنزيل: 1/147.
(3) القُونَوِيّ، حاشيةٌ على البيضاوِيّ: 4/396، وأبو زهرة، زهرة التّفاسير: 1/486-487، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 2/75-76.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثاني، سورة البقرة من الآية 98 إلى الآية 180
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1444هـ - 2023م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2023م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: سورة البقرة من الآية 98 إلى الآية 180 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2023.
مج. 2 ، 804 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-798-53-8
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 2 : سورة البقرة من الآية 98 إلى الآية 180.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث ج- المستغانمي، امحمد صافي

الترقيم الدولي : 978-9948-798-53-8
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-7984852 بتاريخ 2023/03/10م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»